العيش المشترك في لبنان بين الأمس واليوم
المثاليّة المبتغاة والخوف منها وعليها

الدكتور فريد الخازن*

ثمّة إجماع بين اللبنانيّين، لا سيّما أهل السياسة منهم في السلطة وخارجها، حول مركزيّة مسألة العيش المشترك في المجتمع اللبنانيّ وفي النظام السياسيّ. الكلام الذي يردّده المتعاطون في الشأن العامّ يشدّد على أهمّيّة العيش المشترك وعلى الحاجة إلى تدعيمه، وهو كلام عامّ وإيجابيّ من الصعب مواجهتهُ بكلام ناقض. هكذا يبدو أنّ العيش المشترك يريده الجميع ويسعون إلى تحقيقه. فباستثناء سنوات الحرب، قلّة من محترفي السياسة في لبنان تضمّن خطابها السياسيّ كلامًا مناقضًا لفكرة العيش المشترك بين «عائلات لبنان الروحيّة»، وهو التعبير الذي ساد في لبنان ما قبل الحرب[1]. وللتأكيد على المنحى الإيجابيّ المراد للعيش المشترك أُدخلت فقرة في مقدّمة الدستور المعدّل في العام ١٩٩٠ تنصّ على أنّ «لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

أنماط العيش المشترك

إنّ إعطاء العيش المشترك الشرعيّة الدستوريّة له دلالة لافتة، وهي

(*) أستاذ العلوم السياسيّة في الجامعة الأميركيّة، بيروت.

(١) حول الثقافة الميثاقيّة في لبنان ما قبل الحرب، انظر المؤلّف الجماعيّ: عهد الندوة اللبنانيّة (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٩٧)، خصوصًا مساهمات ناصيف نصّار (ص ١٩-٢٩)، جوزيف مايلا (ص ٥٥٥-٥٥٩) وأنطوان مسرّة (ص ٥٦١-٥٦٧).

ذات مَنْحَيَين: إعطاء الأهمّيّة القصوى لمبدأ العيش المشترك من جهة، والخوف عليه، وبالتالي الحاجة إلى حمايته من خلال إعطائه الشرعيّة الدستوريّة، من جهة أخرى. هنا تكمن الازدواجيّة الملازمة لمسألة العيش المشترك: المثاليّة المبتغاة والخوف منها وعليها. والسؤال هو إلى أيّ مدى يعكس العيش المشترك حالةً إراديّة يريدها اللبنانيّون باقتناع ووعي لمضمونها ومتطلّباتها، وإلى أيّ مدى هو خيار وحيد لا خيار سواه في مجتمع متعدّد كالمجتمع اللبنانيّ تُوجد فيه جماعات أقلّويّة؟ إنّ تظهير الفاصل بين ما هو مرغوب فيه وما هو مفروض يلقي الضوء على حالة العيش المشترك من خلال الواقع المعاش في لبنان ما بعد الحرب. ليس الجانب الأهمّ في الموضوع فكرة العيش المشترك بحدّ ذاتها - التي يرغب فيها الجميع نظريًّا - بل مفهومها الذي غالبًا ما يبقى في إطار شموليّ وغامض.

ثمّة أنماط عديدة لمفهوم العيش المشترك[٢]. النمط الأوّل هو عيش مشترك جامد ركيزته الوجود بحكم الأمر الواقع. وهذا يعني عيشًا مشتركًا مفروضًا حيث تتساكن الجماعات وتتخالط لا بفعل إرادة حرّة ورغبة في التخالط بل لأنّ لا مفرّ من هذا الواقع. هذا النمط من التعايش لا ينبع من فراغ، بل هو في أشكال تكوّنه، الاجتماعيّ والسياسيّ والثقافيّ، نتاج حركة التاريخ المتغيّر وواقع الجغرافيا الثابتة. أمّا قاعدته فهي في معظم الأحوال عدم المساواة لا بين الجماعات فحسب بل أيضًا بين الأفراد. وهو عرضة للانتكاسة إنْ بسبب تغيير موازين القوى داخل المجتمع أو بسبب انهيار النظام السياسيّ السلطويّ على مستوى الدولة[٣].

النمط الآخر هو العيش المشترك المبنيّ على رغبة في التفاعل مع

(٢) حول مسألة التعايش وتجلّياتها السياسيّة والاجتماعيّة في مراحل مختلفة من السياسيّة اللبنانيّة، انظر أنطوان حميد موراني: هويّة لبنان التاريخيّة (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٩٤)، ٤٥-١٣٦.

(٣) من الأمثلة على ذلك تفكّك يوغوسلافيا بعد انهيار النظام الشيوعيّ، وكذلك انهيار النظام العراقيّ إثرَ الاجتياح العراقيّ للكويت في مطلع التسعينات.

الآخر والتعامل معه على قدم المساواة. هذا النمط التعايشي متحرّك ومنفتح، كما أنّ فيه ديناميّة داخليّة تجعل منه تعايشًا مفتوحًا على التطوير والتغيير. إنّه عيش مشترك ترى فيه الجماعات نفعًا متبادلًا ومصلحة مشتركة، وهو يرتكز على إرادة الجماعات في تنمية تجربة التعايش على أسس توافقيّة واضحة ركيزتها المساواة. وهذا يعني الإقرار للآخر بالحقّ في التمايز والاعتراف بالحقوق التي أقرّتها الشرعات والمواثيق الدوليّة، وفي مقدّمها الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان.

النمط الثالث للعيش المشترك هو ذاك الذي يخرج فيه الكلام حول التعايش من دائرة المجادلات، السياسيّة وغير السياسيّة، لا لأنّ الكلام غير مسموح به، بل لأنّ العيش المشترك بات واقعًا معاشًا بشكل طبيعيّ. وفي هذا دلالة على أنّ العيش المشترك بين الجماعات التي تؤلّف المجتمع لم يعد واقعًا مأزومًا وجب رعايته باستمرار بهدف تدارك مخاطره. إنّه واقع تعايشيّ عفويّ ترعاه دولة القانون في إطار نظام سياسيّ يرتكز على ديمقراطيّة المشاركة والمساواة وحقوق الإنسان[٤]. وهذا النمط من العيش المشترك يعكس تفهّمًا من المواطن العاديّ للأسس والمبادئ التي ترعاه، وتفهُّمًا موازيًا من النخب السياسيّة لأهمّيّة تدعيم النظام السياسيّ، خصوصًا لجهة إيجاد الوسائل الكفيلة لحلّ النزاعات بوسائل العمل السياسيّ الديمقراطيّ.

العيش المشترك في لبنان ما قبل الحرب: الالتقاء المشروط

أين تقع التجربة اللبنانيّة في إطار الأنماط الثلاثة؟ في زمن السلم، أي في مرحلة ما قبل الحرب، كان واقع العيش المشترك في لبنان أقرب في بعض أشكاله إلى النمط الثاني. إلّا أنّه تراجع في أثناء الحرب ليصل

(٤) من الأمثلة على ذلك سويسرا، كندا، وبلجيكا. أنظر:
Arend Lijphart, *Democracies. Patterns Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries*, (New Haven, Yale University Press, 1984): 21-36.

إلى النمط الأوّل. إبّان سنوات الحرب تحوّل العيش المشترك إلى تدمير وقتل وتهجير مشترك بين الأطراف المتقاتلة من ميليشيات الداخل وجيوش الخارج. نظام الحرب الذي ساد أوجد نظامًا تعايشيًّا بين القوى المتحاربة وظيفته تأمين استمرار الحرب خدمة لمصالحها، السياسيّة وغير السياسيّة، وضمن دائرة نفوذها الجغرافيّ المتوافق عليه ضمنًا ما دامت مصالح الجميع مؤمّنة.

بصورة عامّة، التجربة اللبنانيّة في العيش المشترك يحكمها مشهدان: واحد إيجابيّ وآخر سلبيّ. المشهد السلبيّ هو واقع الحرب التي اندلعت في منتصف السبعينيّات وتواصلت طيلة خمس عشرة سنة. الحرب هي الحرب بمآسيها وعنفها. وحرب لبنان كانت مجموعة حروب داخليّة وإقليميّة متشابكة قتلت الناس واقتلعتها من بيوتها وأملاكها. أمّا المشهد الإيجابيّ فهو ذاك الذي عرفه لبنان في مرحلة ما قبل الحرب طيلة ثلاثة عقود، أي طوال الفترة الممتدّة من الاستقلال في ١٩٤٣ حتّى منتصف السبعينيّات[٥].

ليس المقصود من هذا الكلام المجاملة وتلميع الصورة. إنّ تجربة العيش المشترك في بعدها الإيجابيّ واقع ملموس تجلّى على غير مستوى: أوّلًا، جوامع مشتركة، منها التاريخيّ ومنها الثقافيّ ومنها الدينيّ، خصوصًا لجهة القِيَم الروحيّة والإنسانيّة التي تجمع ما بين المسيحيّة والإسلام. ثانيًا، الجوامع السياسيّة والمؤسّساتيّة التي شكّلت أُطرُها الدولةَ التي نشأت عام ١٩٢٠: مؤسّسات الدولة من إدارة وقوى مسلّحة ومشاريع ومؤسّسات حكم بسلطاتها الثلاث، والركيزة الأساس لتلك

(٥) أنظر:
Antoine Nasri Messarra, *Théorie générale du système politique libanais. Essai comparé sur les fondements et les perspectives d'évolution d'un système consensuel de gouvernement* (Paris, Cariscript, 1994). نازك سابا سين، «الجوامع الحضاريّة والفكريّة والاجتماعيّة المشتركة في المجتمع اللبنانيّ»، في: عادل إسماعيل (إشراف)، في الحوار والحياة المشتركة بين الطوائف والأديان. النموذج اللبنانيّ (بيروت، مؤسّسة الحريري، ١٩٩٦): ٥٧-٩٢.

الجوامع هي الدستور الذي أُقرّ في العام ١٩٢٦. ثالثًا، الميثاق الوطنيّ الذي ترافق مع الاستقلال وشكّل الحلقة المكمّلة له. فلولا الميثاق لما حصل الاستقلال بالشكل والمضمون اللذين اتّخذهما عام ١٩٤٣. الميثاق العرفيّ أوجد صيغة توافقيّة للحكم في الداخل (أي بين الطوائف) وصيغة «حياديّة»، ولو على المستوى النظريّ، بالنسبة إلى موقع لبنان وعلاقاته مع الخارج، مع محيطه العربيّ، وخصوصًا مع سوريا[٦]. رابعًا، الحرّيّات السياسيّة ونظام لبنان الديمقراطيّ، على شوائبه، إضافةً إلى انفتاح البلاد على الخارج، في المجالين الإقليميّ والدوليّ، شكّلت عوامل جَمْع استفاد منها جميع اللبنانيّين على مختلف انتماءاتهم الطائفيّة والسياسيّة والاجتماعيّة (وسواهم من العرب وإن لأسباب أخرى) وعلى غير صعيد. خامسًا، عشيّة اندلاع الحرب وصلت تجربة العيش المشترك إلى أعلى مستوياتها بالنسبة إلى الناس العاديّين. في منتصف السبعينيّات بلغ المجتمع اللبنانيّ درجة عالية من الالتقاء العفويّ والاختلاط في الحياة اليوميّة: في أماكن السكن والعمل، في المدرسة والجامعة، وفي العمل السياسيّ، الحزبيّ وغير الحزبيّ[٧]. فإذا سلّمنا أنّ الطائفيّة هي الشرخ الداخليّ الأعمق في لبنان، فإنّ البلاد سجّلت أعلى مستوى من اللاطائفيّة عشيّة اندلاع الحرب العام ١٩٧٥ وعلى كافّة الأصعدة: سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا.

لكن إذا كان هذا التوصيف لواقع العيش المشترك في محلّه، فكيف يمكن أن نفسّر إذًا اندلاع الحرب؟ الواقع أنّ الخلاف الداخليّ الذي شطر

---

(٦) أنظر: فريد الخازن، «الميثاق الوطنيّ في أبعاده الداخليّة والخارجيّة وفي ميزان التفسير والتطبيق»، في اليوبيل الذهبيّ لاستقلال لبنان، مجموعة باحثين (بيروت، منشورات الجامعة اللبنانيّة، ١٩٩٦): ٦١٧-٦٨١. أنظر أيضًا: باسم الجسر، ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان؟ وهل سقط؟ (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٨).

(٧) أنظر:

David Smock and Andrey Smock, *The Politics of Pluralism. A Comparative Study of Lebanon and Ghana*, (New York, Elsevier, 1975): 1-192.

اللبنانيّين إلى فريقين تمحور حول الوجود الفلسطينيّ المسلّح. لم يكن ثمّة حرب أهليّة سبقت اندلاع الحروب الأخرى في منتصف السبعينيّات. بدأت المواجهات العسكريّة في نيسان ١٩٧٥ بين فريق لبنانيّ (مسيحيّ) وآخر فلسطينيّ، وانتهت حرب السنتين (١٩٧٥-١٩٧٦) بحسم عسكريّ بين فريقين غير لبنانيّين كانا الأقوى عسكريًّا: المنظّمات الفلسطينيّة بقيادة حركة فتح، والجيش السوريّ[٨]. وتواصلت الحروب، لبنانيّة داخليّة في بعض جوانبها، ولبنانيّة/إقليميّة في جوانب أخرى (عربيّة وإسرائيليّة ولاحقًا إيرانيّة) إلى أن انتهت في العام ١٩٩٠ لأسبابٍ تتجاوز مضامين السياسة اللبنانيّة الداخليّة وبأدوات خارجيّة، وليس بسبب وفاق لبنانيّ داخليّ أو بسبب انتهاء الحروب الإقليميّة في لبنان.

صحيح أنّ العيش المشترك في لبنان ما قبل الحرب ارتكز على أسس جامعة، كما أشرنا أعلاه، إلّا أنّه كان واقعًا مأزومًا. شكّلت الجوامع عوامل التقاء بالنسبة إلى عدد كبير من اللبنانيّين، إلّا أنّ الالتقاء كان مشروطًا، قابل للأخذ والردّ وعرضة للتأثيرات الإقليميّة، فكانت عوامل جمع وانقسام في آنٍ واحد. الديناميّة الداخليّة باتّجاه الجمع تواصلت، خصوصًا في المرحلة الشهابيّة، إلّا أنّها لم تبلغ المستوى المطلوب لإعطاء المناعة الداخليّة الكافية لمواجهة عوامل اللاإستقرار الآتية من الخارج.

إنّ خصوصيّة لبنان في محيطه العربيّ، وبالتالي مأزقه، يعبّر عنه السؤال الآتي: كيف يُمكن لبنانَ ذا النظام الديمقراطيّ (أي الأكثر ديمقراطيّة بين الأنظمة العربيّة) والمجتمع المفتوح أن يتفاعل مع أنظمة حكم سلطويّة، لا سيّما في أوقات الأزمات الإقليميّة الحادّة، ويبقى بمنأى عن الأزمات النابعة من المحيط ويحافظ على نظامه الديمقراطيّ وعلى انفتاح مجتمعه؟ هذه الإشكاليّة ليست مطروحة بالنسبة إلى الدول

(٨) أنظر:
Farid el Khazen, *The Breakdown of the State in Lebanon 1967-1976*, (London, I.B. Tauris, 2000): 285-358.

العربيّة، حيث الدولة سلطويّة والمجتمع مغلق، ولو بنسب متفاوتة، غير أنّها مطروحة في لبنان[٩].

ليست الديمقراطيّة في لبنان ترفًا أو مسلّمة في المطلق بل هي حاجة نابعة من واقع التكوين التاريخيّ لمجتمع لبنان التعدّديّ وإطار سياسيّ للتعبير عن العيش المشترك ضمن الحالة اللبنانيّة. ديمقراطيّة لبنان التوافقيّة، التي تعكس واقع التعدّد الطوائفيّ، ليست معدّة لأن تستعملها، إذا جاز التعبير، أنظمةُ الحكم في دول الجوار. كما أنّها ليست قابلة للتصدير. إنّ تطبيقها وخصوصيّتها التاريخيّة والمجتمعيّة حالة فريدة في نظام لبنان الإقليميّ. لكن هذا لم يحل دون استعمال الأنظمة العربيّة نظام لبنان المفتوح في نزاعاتها في حقبتين محوريّتين: الأولى في زمن النفوذ الناصريّ إثر حرب السويس عام ١٩٥٦، والثانية مع بروز المقاومة الفلسطينيّة بقوّة وزخم إثر هزيمة الجيوش العربيّة في حرب ١٩٦٧.

لم يكن لبنان بمنأى عن المتغيّرات الإقليميّة: تأثّر بها، شأنه شأن سائر الدول العربيّة. غير أنّ تعامُل لبنان معها اختلف عن تعامل الدول العربيّة. في لبنان تحرّك المجتمع واهتزّ العيش المشترك، أمّا في الدول العربيّة فتحرّكت الدولة وضبطت المجتمع على إيقاع خياراتها السياسيّة أو العقائديّة أو سواها. فمع المدّ الناصريّ، السياسيّ والشعبيّ، سعت سوريا إلى الوحدة مع مصر في ١٩٥٨، فيما لبنان شهد أزمة داخليّة. كذلك بعد حرب ١٩٦٧، تحرّكت السلطة في الأردنّ، على رغم الانقسامات الداخليّة، لضرب المنظّمات الفلسطينيّة، أمّا في لبنان فانقسم المجتمع وشُلّت السلطة وغاب القرار.

في حقبة ما قبل الحرب سعت الدولة إلى تنمية العيش المشترك وتطويره. ولقد حصل الإنجاز الأبرز في هذا الاتّجاه في عهد الرئيس فؤاد شهاب. المسألة الخلافيّة الداخليّة تمحورت حول مطلب المشاركة الذي

---

(٩) حول هذه الإشكاليّة، انظر المرجع السابق نفسه، ص: ٨٩-١٢٨.

نادى به المسلمون، خصوصًا القيادات السنّية. وهذا يعني المطالبة بحصّة أكبر في التمثيل في مؤسّسات الدولة. ولقد اتّخذ شكلًا صداميًا بعد ارتباط هذا المطلب بمطلب آخر، برز في أوائل السبعينيّات، وهو الدعم غير المشروط للعمل الفدائيّ من الأراضي اللبنانيّة[١٠]. ففي حين أنّ مطلب توزيع السلطة مسألة قابلة للتسوية ولإيجاد أنصاف الحلول لها، فإنّ مسألة الوجود الفلسطينيّ المسلّح لا تُعالَج بتسويات ظرفيّة وبحلول جزئيّة. ولقد وصلت الأزمة السياسيّة، في وجهيها الداخليّ والخارجيّ، في النصف الأوّل من السبعينيّات، إلى الذروة، ولم يعد بالإمكان إيجاد الحلول الوسطيّة للاستجابة إلى المطلب الداخليّ من جهة وللحفاظ على السيادة من جهة أخرى. فلو كانت السلطة التقريريّة كلّها في يد رئيس الوزراء وليس في يد رئيس الجمهوريّة، فلظلّت المشكلة قائمة، إذ كيف سيتمّ التعامل مع ثورة فلسطينيّة معبّأة سياسيًا وعسكريًا، وهل كان بالإمكان ضبطها بوسائل التفاوض والإقناع؟ التعايش بين قوّتين مسلّحتين (الجيش اللبنانيّ والقوى الفلسطينيّة المسلّحة) كان في أحسن الأحوال ظرفيًا. فإمّا «احتكار» السلاح من قبل الدولة وإمّا أن تتحكّم الثورة بالدولة. هكذا استمرّت الأوضاع في تعايش قسريّ إلى أن اندلعت الحرب في العام ١٩٧٥ فتشرذم الجيش وسيطرت المنظّمات الفلسطينيّة على أجزاء كبيرة من البلاد.

فريق لبنانيّ آخر، اليسار اللبنانيّ ذو القاعدة المختلطة، مسيحيًا وإسلاميًا، نادى بطروحات تغييريّة في النصف الأوّل من السبعينيّات. لم يقتصر هدف التغيير بالنسبة إلى قوى اليسار بقيادة كمال جنبلاط على دوزنة معيّنة في حصص التمثيل الطائفيّ، بل تجاوزها إلى المطالبة بتغيير مفاصل النظام السياسيّ، وصولًا إلى مطالبة بعض الأطراف باعتماد العلمنة. أحزاب اليسار، سواء في خطابها السياسيّ أو في الممارسة، كانت الأكثر

---

(١٠) أنظر: الشيخ حسن خالد، المسلمون في لبنان والحرب الأهليّة: محاضر اجتماعات قمّة عرمون أثناء الحرب الأهليّة. دار الفتوى في الأحداث (بيروت، دار الكندي، ١٩٧٨).

التصاقًا بالمنظّمات الفلسطينيّة والأكثر ارتباطًا بأنظمة عربيّة راديكاليّة. وفي منتصف السبعينيّات حلّت الأعمال العسكريّة محلّ مطالب التغيير بالوسائل السلميّة. فبالمقارنة مع قوى المعارضة الأخرى، واجه اليسار مأزقًا أكبر بسبب ارتباطه العضويّ مع المنظّمات الفلسطينيّة، مصدر تسليحه وتمويله ودعمه السياسيّ، ومع جهات أخرى، خصوصًا سوريا[١١]. بعد أشْهُر على اندلاع الحرب، أي في مطلع العام ١٩٧٦، دخلت دمشق والمقاومة الفلسطينيّة ومعها أحزاب اليسار في صدام عسكريّ مباشر. وفي مرحلة ما بعد حرب السنتين تميّزت العلاقات السوريّة - الفلسطينيّة في لبنان بتوتّر دائم إلى أن وصلت إلى المواجهة العسكريّة في ١٩٨٣، عندما أخرجت دمشق ياسر عرفات من طرابلس، بعد محاولة دخوله المدينة لمّا خرج من بيروت إثر الاجتياح الإسرائيليّ للبنان في العام ١٩٨٢[١٢].

الخلاف الأساسيّ الداخليّ هو إذًا سياسيّ، وهو في شقّين: فمن جهة يتناول مسألة التوازنات الطائفيّة في السلطة، ومن جهةٍ أخرى يتناول علاقة لبنان بالمحيطِ العربيّ ودوره فيه. لم يكن الخلاف آنذاك حول عروبة لبنان بقدر ما كان حول مضمونها وحول الجهة المؤهّلة، لبنانيًا وعربيًا، بإعطاء صكّ البراءة لعروبة لبنان[١٣]. فمَن هي المرجعيّة التي تقرّر أنّ عروبة لبنان صحيحة وشرعيّة؟ في زمن الناصريّة، كان القرار لعبد الناصر. وهذا ما شكّل عامل عدم استقرار في أواخر الخمسينيّات ومن ثمّ عامل

---

(١١) أنظر:

Farid el Khazen, «Kamal Jumblatt: the Uncrowned Druze Prince of the Left», *Middle Eastern Studies*, (April 1988): 178-205.

(١٢) حول سنوات الحرب في لبنان، انظر:

Theodor Hanf, *Coexistence in Wartime Lebanon. Decline of a State and Rise of a Nation*, (London, The Center for Lebanese Studies and I.B. Tauris, 1993); William Harris, *Faces of Lebanon. Sects, Wars, and Global Extensions*, (Princeton, Markus Wiener Publishers, 1997).

(١٣) أنظر: باسم الجسر، ميثاق ١٩٤٣. لماذا كان ولماذا سقط، (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٨).

استقرار في الستّينيّات ركيزته التحالف اللبنانيّ - المصريّ في الحقبة الشهابيّة. لكن بعد حرب ١٩٦٧ تعدّدت مراجع القرار العربيّ وتناحرت وخسر عبد الناصر سطوته. لبنان، بنظامه السياسيّ المفتوح، تحوّل تدريجيًّا إلى مسرح للتناحرات. المسيحيّون، وتحديدًا الموارنة، كانوا عشيّة الحرب أكثر تفهّمًا وقبولًا للعروبة منهم في أيّ وقتٍ مضى منذ الاستقلال إنْ من خلال تأييدهم للقضيّة الفلسطينيّة أو في مواقفهم من القضايا العربيّة المطروحة بشكلٍ عامّ. فمنذ العام ١٩٧٣ بدأ الحوار المباشر بين حزب الكتائب وحزب البعث في سوريا. إلّا أنّ المشكلة لم تكن في مسألة العروبة بحدّ ذاتها بل في مضمونها السياسيّ لحظة الحدث وفي تفاعلاتها الإقليميّة، السياسيّة والعسكريّة.

مسألة العيش المشترك في لبنان محورها الأساس السياسة، سواء في الاتّجاه التوافقيّ أو في الاتّجاه المعاكس، وليس الدين أو الاقتصاد أو الثقافة. لم تكن المسائل السياسيّة في لبنان ما قبل الحرب في حال مثاليّة. النظام اللبنانيّ، كأيّ نظام سياسيّ، كان بحاجة إلى إصلاح وتطوير وكان بحاجة إلى توازن في الصلاحيّات داخل السلطة الإجرائيّة. صحيح أنّه كان ثمّة ممانعة للتغيير وأرجحيّة لصالح المسيحيّين، وتحديدًا للموارنة، إلّا أنّ تلك الأرجحيّة كانت محدودة التأثير في القرار السياسيّ في أوقات الأزمات الحادّة التي لها امتدادات إقليميّة حيث كان باستطاعة رئيس الوزراء أن يعطّل قرار رئيس الجمهوريّة. وهذا ما حصل في العام ١٩٦٩، ما أدّى إلى أزمة وزاريّة دامت سبعة أشهر، نتج عنها توقيع اتّفاق القاهرة بين لبنان والمقاومة الفلسطينيّة. لم يُنفَّذ اتّفاق القاهرة لا في نصّه ولا في روحه، وبدأت المنظّمات الفلسطينيّة بانتهاكه منذ العام ١٩٧٠. وتجدّدت الأزمة في العام ١٩٧٣ ونتج عنها اتّفاق (عُرف باتّفاق ملكارت)، وكان مكمّلًا لاتّفاق القاهرة لا سيّما في الجوانب العسكريّة والأمنيّة. وظلّ اتّفاق القاهرة، شأنه شأن اتّفاق ملكارت، حبرًا على ورق، وظيفته الأساس إيجاد المخرج لأزمة غياب القرار داخل الحكم في ظلّ الانتقاص المستمرّ للسيادة الوطنيّة.

لكن الصحيح أيضًا أنّه جرت محاولات لتحسين الأوضاع ولإقامة توازن أفضل في الشأن السياسيّ، كما في الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة. إلّا أنّ المحاولات ظلّت غير مكتملة[١٤]، والهدف منها كان تدعيم العيش المشترك وتحصينه. وعندما كانت تختلف الآراء وتتباعد كان المجال متاحًا لا للتعبير فقط، بل أيضًا للدخول في تحالفات سياسيّة وانتخابيّة معارِضة بهدف التغيير. والحدث الأبرز في هذا المجال كان إسقاط المرشّح الشهابيّ الياس سركيس عام ١٩٧٠ وفوز مرشّح المعارضة سليمان فرنجيّة في انتخابات الرئاسة بفارق صوت واحد. لكن الأهمّ من ذلك أنّه لم يكن ثمّة استهداف سياسيّ لطائفة معيّنة، بل تداول في السلطة بين حكم يحكم برموزه من الطوائف كافّة والقوى السياسيّة الفاعلة ومعارضة تعارض، وهي قادرة على الوصول إلى الحكم بقيادات من كافّة الطوائف والانتماءات السياسيّة.

لبنان زمن الحرب: «تعايش» المتحاربين

في أثناء سنوات الحرب وصل لبنان إلى حالة متقدّمة من التشرذم، مجتمعًا ودولة. قتل وتدمير طاول اللبنانيّين، فلم تُستثنَ طائفة أو منطقة أو حزب أو فئة اجتماعيّة. والضرر الأكبر على التعايش كان على مستوى حياة المواطنين العاديّين اليوميّة، وقد أحدثه التهجير في غير منطقة ولأسباب مختلفة. وحصل الشرخ الأعمق في جبل لبنان إثر الحرب التي اندلعت بين المسيحيّين والدروز في العام ١٩٨٣ وما رافقها من تهجير جماعيّ للمسيحيّين، الأمر الذي شكّل نقطة تحوّل جذريّة في العلاقات المسيحيّة - الدرزيّة. وفي الجبل اختلف التهجير ومضامينه السياسيّة والاجتماعيّة عن التهجير في مناطق أخرى.

---

(١٤) حول هذه المرحلة انظر: وضّاح شرارة، السلم الأهليّ البارد: لبنان والمجتمع والدولة ١٩٦٤-١٩٦٧، جزءان (بيروت، معهد الإنماء العربيّ، ١٩٨٠)؛
Leonard Binder (ed.), *Politics in Lebanon*, (New York, John Wiley, 1966); Michael C. Hudson, *The Precarious Republic, Political Modernization in Lebanon*, (New York, Random House, 1968).

وفي منتصف الثمانينيّات اتّخذ التشرذم على مستوى مؤسّسات الدولة بعدًا جديدًا مع مقاطعة رئيسا الحكومة والمجلس النيابيّ رئيسَ الجمهوريّة بعد إخفاق الاتّفاق الثلاثيّ التي دعمته سوريا. واستمرّت الأوضاع على حالها إلى حين الاستحقاق الرئاسيّ في صيف ١٩٨٨. ولقد أدّى عدم انتخاب رئيس جديد وتعيين العماد ميشال عون رئيسًا لحكومة انتقاليّة في الدقائق الأخيرة من عهد الرئيس أمين الجميّل إلى إدخال البلاد في أزمة من نوع آخر واضعًا بذلك الشرعيّة على المحكّ[١٥].

في زمن الحرب، أخفق «التعايش» حتّى بين القوى المتحالفة أو تلك التي تجمعها توجّهات سياسيّة متقاربة. في «المنطقة الشرقيّة» قوّتان عسكريّتان - الجيش اللبنانيّ والقوّات اللبنانيّة - تتعايشان قسرًا، لا بل كانتا في صراع بدأ قبل العام ١٩٨٨ وتواصل مع وصول العماد عون إلى السلطة. في «المنطقة الغربيّة»، عادت القوّات السوريّة مجدّدًا إلى العاصمة في العام ١٩٨٧ بعد خروجها في العام ١٩٨٢، وذلك بناءً على طلب رئيس الحكومة رشيد كرامي إثر الصدامات العسكريّة بين ميليشيات أحزاب الحركة الوطنيّة سابقًا، وفيما بعد بين حركة أمل وحزب الله.

في «المنطقة الشرقيّة» وقعت سلسلة صدامات في ١٩٨٨-١٩٩٠ قلبت موازين القوى رأسًا على عقب داخل الصفّ المسيحيّ وعلى المستوى الوطنيّ العامّ. «حرب التحرير»، التي خاضها العماد عون ضدّ الوجود العسكريّ السوريّ في لبنان، أعادت طرح مسألة السيادة ولو لفترة وجيزة. إلّا أنّ تدخّل الولايات المتّحدة من خلال اللجنة الثلاثيّة العربيّة ضبط النزاع العسكريّ وأعاده سياسيًّا إلى وضع ما قبل العام ١٩٨٨[١٦].

(١٥) حول بعض جوانب هذه المرحلة انظر: إيلي سالم، الخيارات الصعبة. دبلوماسيّة البحث عن مخرج، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٣): ٤٩٣-٥١٦.

(١٦) أنظر: عبدالله بو حبيب، الضوء الأصفر: السياسة الأميركيّة تجاه لبنان، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١): ١٦٧-٢٣٣؛ كريم بقرادوني، لعنة وطن. من حرب لبنان إلى حرب الخليج، (بيروت، عبر الشرق للمنشورات، ١٩٩١): ١٨٧-٢١٢.

وفي تلك الأجواء دعت اللجنة العربيّة الثلاثيّة النوّاب إلى الاجتماع في مدينة الطائف السعوديّة وكانت المحصّلة وثيقة الوفاق الوطنيّ (اتّفاق الطائف) التي رفضها عون وأيّدها جعجع. هكذا انتقل الصراع، السياسيّ في مرحلة أولى، ومن ثمّ العسكريّ، إلى داخل «المنطقة الشرقيّة». في تلك الأثناء جرى انتخاب النائب رينيه معوّض رئيسًا للجمهوريّة وأقرّ النوّاب وثيقة الوفاق الوطنيّ. وجاء اغتيال الرئيس معوّض بعد ١٧ يومًا على انتخابه، وانتخاب الياس الهراوي بعد يومين من الاغتيال، ليضعا البلاد في مأزق جديد.

أدّى الصراع بين العماد عون والقوّات اللبنانيّة إلى انقسام عميق بين المسيحيّين. وإزاء استحالة الحسم العسكريّ من أيّ من الفريقين، لم يبقَ سوى الحسم بقوى الغير، فحصلت عمليّة ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠ ودخل السوريّون «المنطقة الشرقيّة» بتغطية من الشرعيّة الممثّلة بالرئيس الهراوي والحكومة برئاسة الدكتور سليم الحصّ، وبدعم أميركيّ أمّن الغطاء الدوليّ للعمليّة[١٧]. إنتهت حروب لبنان بحسم عسكريّ أخرج العماد عون بعد أن خلق حالة شعبيّة مؤيّدة لطروحاته لم يشهد لبنان مثيلًا لها من قبل، خصوصًا في أوساط الرأي العامّ المسيحيّ.

العيش المشترك المعلّق وأزمة السياسة في لبنان ما بعد الحرب

لم تنتهِ حروب لبنان بمؤتمر سلام، كما حصل مثلًا في كمبوديا أو في يوغوسلافيا السابقة، ولا بمصالحة داخليّة نتج عنها اتّفاق أو برنامج سياسيّ نال موافقة أكثريّة اللبنانيّين. لن ندخل هنا في الجدل حول مضمون وثيقة الوفاق الوطنيّ ولا في الظروف الداخليّة والإقليميّة التي رافقت إقرارها[١٨]. هذا ليس موضوع البحث. لكن ما حصل منذ اتّفاق الطائف

---

(١٧) أنظر: سركيس نعّوم، ميشال عون حلم أم وهم؟ (بيروت، نشر المؤلّف، ١٩٩٢).

(١٨) حول وثيقة الوفاق الوطنيّ، انظر:

Joseph Maïla, «Le document d'entente nationale, un commentaire», *Les Cahiers de l'Orient* n° 16-17 1989, pp. 135-217; Joseph Maïla, «L'accord de Taëf, deux ans après, *Les Cahiers de l'Orient*, n° 24, 1991, pp. 13-69.

أنّ إيقاف الحرب العسكريّة لم يوقف «الحرب» السياسيّة. فبدل معالجة الخلل الذي رافق إنهاء الحرب ازدادت الأمور تأزيمًا، وتحديدًا تلك التي ترتبط بمسألة العيش المشترك لجهة مرتكزه السياسيّ. حُسمت الحرب بشكل مفاجئ، أي أنّ إيقافها لم يترافق مع مسار تفاوضيّ لا بين المتحاربين أنفسهم ولا ضمن تيّار مناهض للحرب له ركائزه الشعبيّة وطروحاته السلميّة والتوافقيّة. فلا الحرار والتفاهم حصلا بين المتحاربين ولا بينهم وبين مَن لم ينخرطوا في الحرب. فبين ليلة وضحاها كان على الجميع أن يتعاملوا ويتأقلموا مع هذا الواقع الجديد.

الخطوط الكبرى لاتّفاق الطائف كانت متداولة منذ منتصف الثمانينيّات، ومنها ما كان متوافقًا عليه في الوثيقة الدستوريّة في شباط ١٩٧٦. إرتكز الخلاف الأبرز حول مسألتين: داخليّة تتعلّق بتوزيع الصلاحيّات في السلطة الإجرائيّة، وخارجيّة تتعلّق بالعلاقات مع سوريا[١٩]. في اجتماعات الطائف حُسم الجدل على أساس تحويل صلاحيّات الرئاسة الأولى إلى مجلس الوزراء وإقامة علاقات مميّزة مع سوريا وإقرار إعادة انتشار قوّاتها في مناطق محدّدة بعد سنتين من البدء بتنفيذ وثيقة الوفاق الوطنيّ. المرحّبون بالطائف ساعة إقراره لم يكونوا كثر. فمنهم مَن أيّده بتحفّظ ومنهم مَن اعتبره مرحليًا لا يلبّي الطموحات، ومنهم مَن عارضه، ومنهم مَن لم يعترف به[٢٠]. ففي حين أنّ بعض القيادات المسيحيّة عارض الطائف وأخرى أيّدته، فإنّ الطائف واجه أيضًا معارضة من بعض القيادات الإسلاميّة، خصوصًا حزب الله وحركة أمل بقيادة نبيه برّي والحزب التقدّمي الاشتراكيّ بقيادة وليد جنبلاط.

في تلك الأجواء الضاغطة تبرز مسألة العيش المشترك ومعها الحاجة إلى بذل جهد مضاعف لإصلاح الخلل ولإعطاء العيش المشترك مضمونًا

---

(١٩) أنظر: إيلي سالم، مرجع سابق، ص ٤٢٣-٤٩٣.

(٢٠) أنظر: بشاره منسّى، بين الطائف والطوائف، (بيروت، شركة المشرق للنشر، ١٩٩٤): ١١٧-٢١٥.

حقيقيًا يربطه بالمجتمع والدولة. والمهمّة ملقاة بشكل أساسيّ على أركان الطائف، أي مَن ساهم في صنعه ومنهم الرؤساء معوّض، الحسيني والحصّ، إضافة إلى آخرين كرئيس حزب الكتائب الدكتور جورج سعاده والدكتور سمير جعجع. لكنّ أوّل ضحايا الطائف كانوا صانعيه: معوّض اغتيل وهو يقوم بوساطة للتقريب بين الأطراف المتباعدة، وفي مقدّمهم العماد عون؛ الحسيني اغتيل سياسيًا في الانتخابات النيابيّة في ١٩٩٢؛ والحصّ خرج من الحكم. أمّا الأطراف المسيحيّة الأخرى فتمّ إبعادها من الحكم بوسائل مختلفة: حزب الكتائب من خلال إحراج قيادته بقانون انتخابات ١٩٩٢ وبتوقيت الانتخابات المفروض، ما أدّى إلى إخراجه من العمليّة الانتخابيّة، ومن ثمّ سمير جعجع الذي أخرج من مقرّ إقامته إلى السجن في العام ١٩٩٤ وجرى حلّ القوّات اللبنانيّة قبل إصدار الحكم عليها بتفجيرها كنيسة على مقربة من بيروت.

أمّا البطريرك نصرالله بطرس صفير فأُحرج بدوره بما فيه الكفاية، وهو الذي أراد من خلال دعمه الطائف في ظروف بالغة الصعوبة، وضع حدّ للعنف المجنون وفتح الباب أمام إيجاد الحلول بالوسائل السلميّة. إنّ وعود الدعم الداخليّ والعربيّ والأميركيّ لتنفيذ اتّفاق الطائف بنصّه وروحه التي تلقّاها البطريرك صفير ظلّت حبرًا على ورق، ما ساهم في تعميق الخلل وفي انتهاكات الطائف المتكرّرة. الواقع أنّ القوى التي وضعت ثقلها السياسيّ بهدف إقرار الطائف وتطويق الأزمة بالوسائل المتاحة غسلت يدها منه بعد إزاحة العماد عون. هكذا عادت التوازنات لصالح القوى المسيطرة على الأرض، وهي في الأساس لا تعير اتّفاق الطائف اهتمامًا ولا ترى فيه مشروع حلّ سياسيّ يؤسّس لمصالحة وطنيّة بعد الحرب.

بعد إقرار التعديلات الدستوريّة في مجلس النوّاب على أساس اتّفاق الطائف في ٢١ أيلول ١٩٩٠، بدأ تنفيذ الاتّفاق رسميًا وبدأت معه الانتهاكات الواحدة تلو الأخرى. لا تكمن المشكلة فقط بتنفيذ الطائف تنفيذًا انتقائيًا بل في إنّ ما نُفّذ منه ساهم في زعزعة ركائز العيش المشترك.

والضرر يطاول المفاصل الأساسيّة للنظام السياسيّ، كما له انعكاسات سلبيّة على المجتمع. فبدل أن تشكّل فرصةُ التنفيذ السليم لاتّفاق الطائف أداةَ جذب للفريق المعارض للطائف، لا سيّما الأطراف المسيحيّة، جاء التنفيذ ليجلب الفريق المؤيّد أصلًا للطائف، وفي مقدّمة البطريرك الماروني، إلى صفوف المعارضة. فلا الحكومات التي تألّفت منذ إقرار الطائف متوازنة، ولا إعادة تمركز الجيش السوريّ تمّ في العام ١٩٩٢، أي بعد سنتين من إقرار التعديلات الدستوريّة، ولا ممارسات السلطة السياسيّة أوحت بأنّ ما يحصل غايته تدعيم الوفاق الداخليّ والوحدة الوطنيّة. وكانت الحصيلة إفراغ اتّفاق الطائف من مضامينه الوفاقيّة وصولًا إلى إحداث «انقلاب» عليه، كما أشار أحد أركان الطائف الوزير السابق ألبير منصور، وكأنّه وُجد لكي يُنتهك[٢١].

لعلّ أكثر ما يهدّد العيش المشترك ليس غياب التفاعل مع الآخر على أسس المساواة فحسب بل استهداف الآخر. والاستهداف له بُعدان: بُعد نفسيّ، أي غير منظور، وبُعد آخر محسوس وملموس. ما يشعر به المسيحيّون اليوم هو الاستهداف الحسّيّ والمنظور، وليس فقط النفسيّ. أمّا الوقائع فهي كثيرة، وهي تشكّل في معظمها المادّة السياسيّة الأبرز في كلام البطريرك صفير ومجلس المطارنة الموارنة منذ العام ١٩٩٢[٢٢]، إضافة إلى رجال دين مسيحيّين آخرين، لا سيّما مطران بيروت للروم الأرثوذكس الياس عوده. وهذه بعض النماذج:

أوّلًا، لم تكن الحكومات التي تعاقبت منذ العام ١٩٩٠ حكومات وفاق وطنيّ، كما نَصّ اتّفاق الطائف. فالتمثيل المسيحيّ من لون سياسيّ واحد، ويستثني الأطراف المسيحيّة المعتدلة والمؤيّدة للطائف. فبينما

---

(٢١) أنظر: ألبير منصور، الانقلاب على الطائف، (بيروت، دار الجديد، ١٩٩٣): ١٤٣-٢٤٤.

(٢٢) أنظر المذكّرة التي قدّمت إلى رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري في إثر زيارته بكركي واجتماعه بالبطريرك صفير والمطارنة الموارنة: حقيقة الأزمة: الكنيسة تضع الإصبع على الجرح، (بكركي، ٦ آذار ١٩٩٨).

الطوائف الإسلاميّة ممثّلة بقيادات لها وزن شعبيّ كبير وبزعامات سياسيّة لها موقعها الثابت داخل طوائفها، نرى التمثيل المسيحيّ على مستوى الحكم يفتقر إلى الوزن السياسيّ والشعبيّ التي تتمتّع به القيادات الإسلاميّة. إنّ قاعدة التمثيل المتّبعة بالنسبة إلى الطوائف الإسلاميّة هي غير القاعدة المتّبعة بالنسبة إلى الطوائف المسيحيّة، خصوصًا الطائفة المارونيّة.

ثانيًا، قانون الانتخاب والانتخابات النيابيّة عامَي ١٩٩٢ و١٩٩٦ ساهما بشكل مباشر في تحجيم التمثيل المسيحيّ في المجلس النيابيّ وبالتالي في إفراغ الانتخابات من مضمونها التمثيليّ، وهي الوظيفة الأساس للانتخابات لا سيّما في المجتمعات المتعدّدة. إنتخابات ١٩٩٢ كانت بلا شكّ الأسوأ على كافّة المستويات: القانون، الفوضى يوم الاقتراع، التمثيل، المقاطعة، التوقيت، إلخ... ولقد كانت الانتخابات الأقلّ تنافسيّة، وهي الوحيدة منذ الاستقلال التي شهدت مقاطعة من عدد كبير من اللبنانيّين، وسجّلت أدنى نسبة مشاركة[٢٣]. ففي حين أنّ نسبة المقاطعة كانت أعلى عند المسيحيّين، فإنّ المشاركة الإسلاميّة كانت متدنّية، كما أنّ بعض القيادات الإسلاميّة قاطعت الانتخابات وأخرى شاركت بدون حماسة، ومنها أيضًا مَن كان عليه المشاركة قبل أيّام قليلة من يوم الاقتراع لأسباب متعدّدة داخليّة وإقليميّة.

فإذا سلّمنا جدلًا أنّ القيادات المسيحيّة أخرجت نفسها من انتخابات ١٩٩٢، كما يقول بعضهم، وهي إذًا مسؤولة عن نتيجة هذا السلوك، فماذا نقول عن انتخابات ١٩٩٦ التي أراد بعض مقاطعي ١٩٩٢ المشاركة فيها. ولهذا السبب كان لهم بعض المطالب للمشاركة، وكلّها مطالب غير

---

(٢٣) أنظر: فريد الخازن، «الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب: مقاربات الديمقراطيّة الجديدة»، في فريد الخازن وبول سالم (إشراف)، الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب. الأرقام والوقائع والمدلولات، (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٩٣): ٢٩-١١٦.

تعجيزيّة، أهمّها حياد السلطة من خلال تأليف حكومة تشرف على الانتخابات وإقرار قانون انتخاب متجانس لجهة حجم الدوائر. المطلب الأوّل لم يُستجب، والمطلب الثاني جرى تجاهله وكأنّه خارج عن الموضوع. والأزمة تزيد تفاقمًا، لا بسبب تجاهل تلك المطالب فحسب بل لأنّ مطالب قيادات أخرى استُجيبت، علمًا أنّها مطالب غايتها التحكّم بمجرى العمليّة الانتخابيّة وتدعيم مواقعها في السلطة. من تلك المطالب دمج محافظتَي الجنوب والنبطيّة في دائرة انتخابيّة واحدة، كما طالب الرئيس نبيه برّي، والإبقاء على الأقضية كدوائر انتخابيّة في جبل لبنان، كما أصرّ الوزير وليد جنبلاط، وبذلك اتّباع الاستثناء الوحيد في تقسيم الدوائر. والسؤال ما المضمون السياسيّ لهذا الواقع: في دائرة محافظة جبل لبنان، حيث أكثريّة الناخبين مسيحيّة، اعتمد القضاء كدائرة انتخابيّة وفي الدوائر الأخرى اعتمدت المحافظة حيث أكثريّة الناخبين من المسلمين، خصوصًا في الجنوب والبقاع وبيروت. وهذا يعني عمليًّا انتخاب أكثريّة النوّاب المسيحيّين (حوالي ستّين في المئة) بأصوات غير المسيحيّين، أو من غير طائفة النائب. بالمقابل أكثريّة النوّاب المسلمين تُنتخب من قواعدها المذهبيّة والطائفيّة[٢٤].

ثالثًا، ملفّ التهجير طاول جميع اللبنانيّين، إلّا أنّ المسيحيّين كانوا الأكثر تضرّرًا منه سواء لجهة العدد أو لجهة حجم الخسائر الماديّة التي نتجت عن التهجير. لقد عاد عدد غير قليل من المهجّرين من كافّة الطوائف والمناطق إلى أماكن سكنهم، غير أنّ العودة ما تزال غير مكتملة، خصوصًا في ما يتعلّق بالمهجّرين المسيحيّين في الجبل وفي مناطق أخرى على الرغم من صرف مبالغ ضخمة تجاوزت الستماية مليون دولار أميركيّ[٢٥]. ولم يُخفِ وزير المهجّرين وليد جنبلاط وسواه من المسؤولين، في غير مناسبة إعلاميّة، حصول هدر وتسييس كبيرين في

(٢٤) المرجع نفسه، ص ٥٧-٦٠.
(٢٥) الأرقام أوردتها الصحافة اللبنانيّة.

موضوع إعادة المهجّرين. كما أنّه جرى استعمال أموال طائلة من الصندوق المركزيّ للمهجَّرين لإخراج شاغلي أملاك الآخرين في المنطقة التي تملكها شركة سوليدير في وسط بيروت.

رابعًا، الملفّ الأمنيّ المفتوح الذي يستهدف بعض القيادات المسيحيّة. هذا الملفّ ظاهره أمنيّ، باطنه سياسيّ. ولعلّ المسألة البالغة الدلالة، سياسيًّا، هي مسألة سمير جعجع والقوّات اللبنانيّة. ففي آذار ١٩٩٤ اتُّهِم جعجع بتفجير كنيسة سيدة النجاة في ذوق مكايل، ما أدّى إلى مقتل عشرة أشخاص وجَرْح عدد كبير من المصلّين. وبعد مدّة قصيرة من حادثة التفجير جرى حلّ حزب القوّات اللبنانيّة. وفي العام ١٩٩٦ أصدرت المحكمة حكمها ببراءة جعجع من ذلك التفجير. إلّا أنّ الملفّ الأمنيّ الذي ارتبط بالقوّات اللبنانيّة في أثناء الحرب فُتح وتتابعت المحاكمات الواحدة تلو الأُخرى. فعندما يُفتح ملفّ قائد ميليشيا مارست السلطة طوال سنوات عديدة، لا يُنتظر إعلان براءة المتّهمين. ولكن أن يُفتَح ملفّ ميليشيا معيَّنه دون سواها، فهذا لم يأتِ عن طريق المصادفة، أقلّه في نظر عدد كبيرٍ من الناس العاديِّين غير المسيَّسين لا سيّما في أوساط الرأي العام المسيحيّ.

تبقى الإشارة أخيرًا إلى المسألة الأهمّ والأخطر لجهة مفاعيلها السياسيّة والطائفيّة: مرسوم التجنيس الذي صدر في حزيران ١٩٩٤ والذي بموجبه مُنحت الجنسيّة إلى حوالي ٣٠٠٠٠٠ شخص، أي ما يزيد على ثمانية في المئة من مجموع الشعب اللبنانيّ. التجنيس ينطوي على مخالفة دستوريّة، ذلك بأنّه يخالف المادّة الخامسة والستّين (الفقرة الخامسة) من الدستور إذ إنّه من المواضيع الأساسيّة التي تحتاج إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة. وهذا لم يحصل. وقد يكون في مرسوم التجنيس أيضًا مخالفة قانونيّة، ينظر فيها القضاء حاليًّا، إذ إنّه تمّ دفعة واحدة، أي أنّه تجنيس جماعيّ حصل بدون إتمام الإجراءات القانونيّة المطلوبة. بيد أنّ المسألة الخلافيّة لا تقتصر فقط على الشكل بل تطاول المضمون، ذلك بأنّ حوالى ٧٥ في المئة من المجنّسين مسلمون و٢٥ في المئة

مسيحيّون[٢٦]. وإذا استثني مَن هم ضمن فئة قيد الدرس من المجنّسين، والذين يشكّلون حوالي ٤٠ في المئة من المجموع العامّ، يكون حوالي ٦٠ في المئة من المجنّسين من حاملي جنسيّات أخرى، وأكثريّتهم من السوريّين.

ثمّة فارق كبير بين التزايد غير المتوازن في عدد السكّان عند الطوائف لأسباب طبيعيّة وإحداث تغيير ديمغرافيّ مُفتعل. إنّ التلاعب في التركيبة الديمغرافيّة/الطائفيّة في بلد تحكمه توازنات بالغة الدقّة والحساسيّة المذهبيّة، مسألة خطيرة، خصوصًا في ظلّ الخلل القائم على غير صعيد. والإخلال بالموازين الديمغرافيّة على نحوٍ مفتعل لا يشكّل انتكاسة للعيش المشترك فحسب، بل قد يؤدّي إلى نسف مقوّمات وجوده.

الإحباط المزدوج: المبادرة والممانعة

ليس المقصود من هذا الكلام تحميل مسؤوليّة ما آلت إليه الأوضاع في لبنان إلى هذا الفريق ورفع كاهل المسؤوليّة عن ذاك. القيادات المسيحيّة التي استأثرت بالقرار خلال سنوات الحرب تتحمّل مسؤوليّة الانقسامات المسيحيّة، خصوصًا المنحى العسكريّ الذي اتّخذه النزاع في مناطق الوجود المسيحيّ. لكنّ المسؤوليّة اليوم تقع على عاتق مَن هم في السلطة، مسيحيّين ومسلمين.

الواقع أنّ هواجس ما بعد الحرب لا تقتصر على المسيحيّين بل هي مشتركة بين المسيحيّين والمسلمين، وفي مقدّمها تراجع الحرّيّات والممارسات السياسيّة العشوائيّة والانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان والأزمة الاقتصاديّة المتفاقمة وتراجع دور لبنان في محيطه الإقليميّ. فما يصيب بعض الناس يصيب الجميع بشكل أو بآخر. إلّا أنّ الشكوى

(٢٦) أنظر: طوني جورج عطالله، «المجنّسون في لبنان ما بعد الحرب، حقائق وأرقام»، الأبحاث، ٤٥ (١٩٩٧): ٩٧-١١١.

المسيحيّة أعمق وتجلّياتها أوضح، كما أشرنا أعلاه. فالمحصّلة النهائية لحركة السياسة في لبنان منذ انتهاء الحرب تصبّ في خانة إضعاف موقع المسيحيّين ودورهم في سياسة البلد العامّة. وهذا الشعور ملازم لشريحة واسعة من الرأي العامّ المسيحيّ.

هنا نصل إلى مسألة محوريّة أخرى: مقولة الإحباط المسيحيّ. الإحباط شعور نسبيّ، والمحبطون يقيسون وضعهم اليوم بذاك الذي كانوا عليه في مرحلة سابقة، قبل الحرب وفي أثنائها. في هذا السياق، يمكن طرح بعض الأسئلة: لماذا خسر المسيحيّون وما نوع الخسارة؟ هل الخسارة نتيجة للحرب ولتوازن القوى الذي نشأ عند انتهائها؟ وإذا سلّمنا جدلًا بواقع الخسارة عند المسيحيّين، فمَن الذي ربح؟ وما لمعادلة الربح والخسارة من تأثير على العيش المشترك في لبنان ما بعد اليوم؟

تقاس الخسارة على مستويات ثلاثة. أوّلًا، هامش القرار الحرّ في قضايا أساسيّة والمرتبط بدوره بمسألة السيادة، مهما اختلفت تحديداتها. الخسارة في هذا المجال وطنيّة، أي مشتركة بين الجماعات اللبنانيّة كافّة وإن كان الإقرار بها يأتي عادة من طرف واحد. ثانيًا، في الشأن الداخليّ لجهة توزيع الحصص في مؤسّسات الدولة ومنافع الإعمار بمعناه الواسع، حيث تعلو الشكوى المسيحيّة، وقد تكون في بعض الأحيان مبالغة. ثالثًا، التمثيل المتوازن لتدعيم الوفاق والوحدة الوطنيّة، وفي ذلك استهداف يطاول المسيحيّين مباشرة، أقلّه في نظر عدد كبير منهم. أمّا أسباب الخسارة فبعضها يعود إلى الحرب التي كانت لها نتائج كارثيّة على المسيحيّين. غير أنّ سلبيّات الحرب لم تكن محصورة بالمسيحيّين، لكن ما جرى عمليًّا منذ إيقاف الحرب يطاول المسيحيّين، دون سواهم من اللبنانيّين، وكأنّ في ذلك تكملة لحرب سياسيّة بوسائل أخرى، لا تميّز بين توجّهاتهم السياسيّة، المختلفة أصلًا، ولا بين مواقف قياداتهم، المعتدل منها والمتطرّف، الرافض والمؤيّد.

لعلّ الخسارة الأكبر في مكوّناتها هي تلك التي تؤثّر على الوطن ككلّ، أي على الأوضاع السياسيّة في أبعادها الوطنيّة. هذه الخسارة هي

في شقّين: خسارة القدرة على اتّخاذ المبادرة والقدرة على الممانعة. فمنذ نشوء دولة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠ والمسيحيّون سبّاقون في اتّخاذ المبادرة في السياسة وفي قضايا المجتمع الأخرى[٢٧]. والمبادرة، في سلبها أو إيجابها، كانت بهدف يتجاوز نطاق الطائفة، بدءًا بإنشاء الكيان اللبنانيّ، مرورًا بالميثاق الوطنيّ والاستقلال في العام ١٩٤٣، وصولًا إلى المرحلة الشهابيّة في الستّينيّات. المسلمون، المؤيّدون للكيان والمعارضون في مرحلة الانتداب، المنخرطون بالسياسة والمتردّدون في مرحلة ما بعد الاستقلال، كانوا قادرين على الممانعة، أي على ممارسة النقض (Veto) في مسائل أساسيّة، بدءًا بمقولة الغبن وصولًا إلى مسائل إقليميّة تدخل في صلب أزمات المنطقة: الناصريّة في الخمسينيّات والمقاومة الفلسطينيّة بعد حرب ١٩٦٧. إبّان سنوات الحرب، تعطّلت المبادرة عند الجميع، إلّا أنّ القدرة على الممانعة، ولو بشكل محدود، مارستها القيادات المسيحيّة، لا في السياسة الداخليّة المعطّلة في الأساس، بل في الإطار الإقليميّ للحروب الملبننة.

أمّا اليوم فالمبادرة السياسيّة الهادفة والقادرة على التغيير في أزمة عند الجميع، تعطّلها سقوف السياسة المعلّبة. لكنّ الجديد الذي نتج في لبنان ما بعد الحرب يتمثّل في إحباط الممانعة عند المسيحيّين، حتّى تلك التي قد تؤدّي إلى مردود إيجابيّ على الأطراف كافّة، وبالتالي على العيش المشترك. هنا يكمن الإحباط الحقيقيّ المزدوج: إحباط المبادرة وإحباط الممانعة. وفي كلا الحالين الضرر يطاول الجميع، مسيحيّين ومسلمين. فعندما تتعطّل المبادرة الوطنيّة الجامعة، تكون الخسارة مشتركة. وإذا تعطّلت وسائل الممانعة في الشأنين الداخليّ والخارجيّ، ففي ذلك أيضًا خسارة وطنيّة، خصوصًا أنّ المسائل الخلافيّة اليوم أساسيّة تبدأ بالسيادة

---

(٢٧) أنظر: عبّاس بيضون، «الأقلّيّة ضدّ الأقلّيّات»، ملحق النهار، ١٠ كانون الثاني ١٩٩٨، ص ١٦-١٧؛ فريد الخازن، «مراجعة الواقع الراهن من خلال الأسئلة المارونيّة: إفراغ الطائف من مضمونه، إفراغ الحياة السياسيّة من السياسة وإفراغ الدولة من قرارها»، النهار، ٢٠ آب ١٩٩٣.

وتصل إلى النظام السياسيّ. والسؤال المكمّل هنا، مَن المستفيد من هذا التعطيل المزدوج؟ ففي جردة حساب الربح والخسارة، ثمّة شعور بالخسارة عند المسيحيّين وشعور آخر بالربح عند المسلمين وإن تمّ التعبير عنه بأشكال مختلفة في العلن أو في السرّ. لكن في كلا الحالين ثمّة عدم قدرة على ترجمة واقع الخسارة عند هذا الفريق والربح عند الآخر إلى ربح تجنيه الدولة كنظام سياسيّ ديمقراطيّ وفاعل، وإلى ربح يجنيه المجتمع بحيث يلتقي على مسلّمات ركيزتها عيش مشترك قائم على أسس سليمة ومتينة. وهكذا تكون الخسارة مشتركة في مردودها النهائيّ، وإن كانت اليوم تمسّ فريقًا أكثر من الآخر.

والمسألة تزداد تعقيدًا لأنّ ما حصل يعكس عدم وعي لعمق الأزمة. وهذا ظاهر من خلال الردود على المطالبة بتصحيح الخلل بما معناه أنّ المسيحيّين، خصوصًا الموارنة، يسعون إلى استعادة مواقع سلطة خسروها، وفي ذلك عودة إلى زمن لن يعود. والأزمة تكمن في عدم الرغبة (أو القدرة) على التمييز بين تصحيح خلل يتزايد ومحاولة استرجاع مواقع إحياء «لامتيازات» كانت في الأصل محدودة التأثير في القضايا الخلافيّة الكبرى. هل إنّ في المطالبة بالتمثيل المتوازن في السلطة وبحماية الحرّيّات العامّة واحترام القوانين وإعادة المهجّرين وإصلاح المؤسّسات محاولة لاستعادة مواقع سلطة ونفوذ؟ وهل في تصحيح الخلل مصلحة فقط للمسيحيّين دون سواهم من اللبنانيّين، وكأنّ في الموقف الرافض قبولًا ضمنيًّا بالتضييق على الحرّيّات والإمعان في مخالفة القوانين وانتهاك حقوق الإنسان؟ وهل المبدأ السائد منذ انتهاء الحرب، مبدأ «القطار الماشي» بمَن حضر، مع الركّاب أو بدونهم، على السكّة أو خارجها، في مصلحة اللبنانيّين؟

لعلّ ردود الفعل الحادّة التي صدرت عن بعض القيادات الإسلاميّة النافذة على مضمون نداء السينودس من أجل لبنان (والذي استعاده الإرشاد الرسوليّ بكلام أكثر ديبلوماسيّة) أفضل تعبير عن الهوّة الفاصلة في المواقف والآراء. ولقد تركّز الاعتراض على ثلاث نقاط: الديمقراطيّة

التوافقيّة، تعدّد المجتمع، وانسحاب الجيوش الأجنبيّة من لبنان. أوليست الديمقراطيّة التوافقيّة في صلب اتّفاق الطائف والدستور الذي ينصّ على أنّ مجلس الوزراء «يتّخذ قراراته توافقيًّا». أمّا الاعتراض على التعدّديّة والمطالبة بالتعبير عنها بالتنوّع، فماذا يغيّر في المضمون؟ فإذا لم يكن لبنان متعدّدًا، أو هو متنوّع (والكلمتان يعبّر عنهما بالأجنبيّة بكلمة واحدة plural)، فهل هذا يجعله مجتمعًا متجانسًا؟ وإذا كان فعلًا متجانسًا، فالكلام في العيش المشترك عندئذ يكون كلامًا خارجًا عن الموضوع؟

الموضوع الآخر يطاول الشقّ الخارجيّ في السياسة اللبنانيّة في المرحلة الحاضرة: تحديد مضمون السيادة الوطنيّة، ومن ضمنها طبيعة العلاقات اللبنانيّة - السوريّة، المادّة الخلافيّة الأبرز، إذ إنّ الاحتلال الإسرائيليّ لمناطق لبنانيّة متوافق على رفضه من اللبنانيّين كافّة. لن ندخل في الأبعاد التاريخيّة والسياسيّة والعقائديّة التي طبعت مسار العلاقات الثنائيّة بين لبنان وسوريا، بل نشير إلى توافق أكثريّة اللبنانيّين على مدى أهمّيّة حسن العلاقات بين البلدين لا بل على أهمّيّة تمايزها. إلّا أنّ الخلاف قائم حول مضمون التمايز وحول الترجمة العمليّة لهذا التمايز على أرض الواقع. لا شكّ أنّ من مصلحة الطرفين، اللبنانيّ والسوريّ، أن تكون العلاقات بين البلدين متمايزة؛ لكن ليس على حساب مبادئ العيش المشترك، ذلك أنّه عندما يكون التمايز في العلاقات بين اللبنانيّين مؤمّنًا، يتأسّس التمايز في العلاقات اللبنانيّة - السوريّة على أرض صلبة.

ومن المفيد التذكير أنّ التوافق الداخليّ حول طبيعة العلاقات اللبنانيّة - السوريّة شكّل المدماك الأساس لصيغة ١٩٤٣. وهويّة لبنان العربيّة التي أقرّها اتّفاق الطائف ونصّ عليها الدستور لا تحسم الجدل حول طبيعة العلاقات بين لبنان وسوريا. إنّ إعلان عروبة لبنان شيء والعلاقات مع سوريا شيء آخر، فإن لم يكونا في تناقض فإنّهما ليسا دائمًا متطابقين، كما هي الحال بالنسبة إلى هويّة سوريا العربيّة وسياساتها ومصالحها التي لا تلتقي دائمًا مع قضايا ومصالح عربيّة أخرى لا بل تتصادم معها في بعض الأحيان. المطلوب إذًا علاقات لبنانيّة - سوريّة

متينة قاعدتها المصالح المشتركة العديدة بين الدولتين والشعبين، وليس علاقات تشكّل مادّة خلافيّة داخليّة في لبنان[٢٨]. لا بل دخل الكلام عن العلاقات اللبنانيّة - السوريّة خانة المحرّمات. هذا التباعد الداخليّ حول مسألة كيانيّة هو أيضًا تباعد حول جانب عضويّ ومكوّن للعيش المشترك.

بدأت الحرب بخلاف داخليّ حول مقولتَي الإصلاح والسيادة، وانتهت بتوافق مشروط يبني علاقة تلازم بين الإصلاح والسيادة، كما نصّ اتّفاق الطائف. اليوم، وبعد تسع سنوات على العمل باتّفاق الطائف، الإصلاح في أزمة ومعه السيادة. والشرخ الداخليّ يزيد حول مضامين الاثنين. إزاء هذا الواقع بات العمل على ترميم حالة العيش المشترك حاجة ضروريّة. إنّها ورشة الإعمار الأهمّ: إعمار التعايش على أسس ثابتة بين الناس من جهة وبين الدولة والمجتمع من جهة ثانية.

أمّا نقطة الانطلاق فتكمن في الإقرار بأنّ العيش المشترك بين البشر، جماعات وأفرادًا، فعل إيمان بجدوى هذا العيش في الممارسة بالفعل وليس فقط بالقول، وأنّ الخلل موجود على مستوى العيش المشترك وعلى مستوى الدولة، وأنّ معالجة الخلل تبدأ بإعادة الطائف إلى المسار الصحيح، إلى نصّه وروحه. فإذا خرج اللبنانيّون عن هذا الاتّفاق فلا مشروع سياسيّ بديل. الاعتراف بالآخر، بحقّ الآخر في الاختلاف، يشكّل الركيزة الأساس للديمقراطيّة. الخطر الأكبر الذي يواجهه لبنان اليوم هو ذاك الذي يطاول ركائز المجتمع المدنيّ، العصب المحرّك لعيش مشترك على قاعدة الحرّيّة والمساواة.

يبقى أن لا خيار للبنانيّين سوى الخيار التعايشيّ، خيار التضامن والتوافق على عيش مشترك غير مُحبَط وغير مُحبِط، مبنيّ على مسلّمات وطنيّة في إطار دولة قادرة على اتّخاذ القرار وفي نظام ديمقراطيّ تنافسيّ يؤمّن المشاركة الحقيقيّة وتُحترم فيه القوانين. هكذا تُراعى مصالح الجميع وتُصان حقوقهم خدمة لوحدتهم وكرامتهم وحرّيّتهم.

---

(٢٨) أنظر: ألبير منصور، مرجع سابق، ص: ٢١٥-٢١٩.

صدر حديثًا عن دار المشرق